

العهد السلماني.. ترويج للفسق والفجور، وذبح للحرية والتغيير

* حسن العمري

"إلى أحد شواطئ المملكة العربية السعودية توجهت الشابة السعودية أسماء البالغة من العمر 32 عاماً مرتدية ملابس السباحة لقضاء يوم على الشاطئ مع صديقها فتقول {الآن قمة المتعة هنا...}.. في المساء يتحول الشاطئ بمدينه جدة أكثر المدن القريبة من مكة المكرمة افتتاحاً إلى ملهي ليلي وعلى أنغام الموسيقى الغربية يرقص الزوار السعوديين والأجانب بملابس السباحة.. "ديما" شابة سعودية أخرى التقيناها على شاطئ جدة فقالت لنا {لا أحب أسفار للخارج بعد لأن كل شيء بات موجوداً وسهل التناول في المملكة}.. منذ عام 2018 تعمل السلطات السعودية على تخفيف القيود الاجتماعية مثل إعادة افتتاح دور السينما والسماح بالحفلات الموسيقية المختلطة وكذلك السباحة المختلطة أيضاً خصوصاً في جدة ومحيطها، تحت يافطة التغييرات من أجل السياحة، اليوم يبحث السعوديين والأجانب مع بدء التأشيرات السياحية عن وفرة محلات المشروبات الكحولية التي كانت محظورة من قبل في المملكة" - ماري زعور حنا مراسلة فرنس 24.

كتب أحدهم يقول "ما أبلغ الحكم الطغاة يحضرون عن الحرية والمساواة.. ما أكثر الأبالسة والشياطين بين بني البشر بالذات فمن وجوههم تعلمهم ومن عيونهم تدركهم ومن اعمالهم تكتشفهم".." تراهم وهم يحضرون عن العدالة والمساواة والحب والرفاهية والحرية، لكن حقيقتهم دموية سوداء ناكرة للإنسانية والخير والمحبة والتغيير المتしが به طاغيتنا الحاكم في ربوع شبه الجزيرة العربية الذي كلما سُنحت له الفرصة كسر عن أنيابه كالمنشار لينشر بها مواطناً طلب المساواة وحرية الرأي والتعبير والعدالة وفرصة العمل ولقمة العيش الكريمة، وهيل آل سعود الوالغ بدم الأبرياء أكثر من اقرانه الذين سبقوه لا زال متغطشاً بإسالة دماء المواطنين عن قصد، ومولجاً في تخويف وفزع الشعب

بكل أطياقه عبر ممارسته الارهاب السلطوي والظلم والفساد المستشري من اعلى القمة الى أسفله دون رادع؛ فيما قنواته ووسائل اعلامه المأجورة منشغلة ليل نهار في تفسيق وإفساد مجتمعنا الاسلامي المحافظ وهيئه كبار العلماء ملتزمة الصمت حباً لما يدر عليها من مكاسب مادية فاشترت رضا المخلوق بسخط الخالق.

باسم الترفيه والحداثة نرى اليوم أفسد الأنظمة العالمية الفاسدة الملوثة المتاجرة بكل القيم والمبادئ الاخلاقية والانسانية، القاعدة على رقاب شعبنا الأبي بقمعها وتمييزها الطائفي والقبائي والأسرى التي لا تكل ولو لبرهة بسيطة من تحريض أجهزتها الأمنية الوحشية وتاليبها ضد كل من يرفع صوته مطالباً بحرية الرأي والتغيير والعدالة والمساواة وحتى المطالب بفرصة عمل ولقمة عيش كريمة.. لم يصل مستوى القمع في السعودية الى ما وصل إليه في عهد الملك سلمان وابنه، إلا أن عام 2022 شكل صدمة إضافية في المدى الذي وصل إليه في قمع الحريات بمضايقة تنفيذ النظام السعودي عمليات الإعدام الاجرامية ظلماً وزوراً وبهتاناً ضد الأبرياء من شبابنا وأبنائنا والتي بلغت حوالي 150 حالة، تم إعدام 81 شخصاً منهم في يوم واحد وفق الإعلان الرسمي، فيما الحقيقة تتجاوز ذلك.

الاعتقالات التعسفية باتت تطال العشرات من خيرة شباب شبه الجزيرة العربية بتهم ملفقة وعارية عن الصحة، ثم يتم اصدار حكم الاعدام بحق بعضهم ممن شارك في مسيرات سلمية للمطالبة بأبسط حقوق المواطن المسلوبة، مع ارتهان جثثهم لغاية في نفس محمد بن سلمان الى جانب الحكم على آخرين ممن نشط في الدفاع عن حقوق الانسان من كلا الجنسين، بعقوبة السجن لعقود طويلة الأمد أو التضييق عليهم بالمنع من السفر ما يفضح زيف مساعي السلطة وسطحية مدعاهما السير نحو التغيير والرفاهية.. نعم انها تسير وتدفع الشارع السعودي المحافظ والمسلم نحو الفسق والفحotor والانحطاط الخلقي والأخلاقي واستعمال الكحول والإدمان على المخدرات، كي يبقى جيلنا الصاعد بعيداً كل البعد عن حقوقه في المشاركة في السلطة والثروة.

المتاجرة بدماء الأبرياء في ظل نشاطات لجنة الترفيه الخلاعية الخادعة لأوساط شبابنا والنظام السياسي الأوروبي، باتت وسيلة تلذذ وسلطة حكم استبدادي انفرادي بالنسبة لسفاح آل سعود "أبو منشار"، يلجم بما يملكه من سطوة تامة على عائدات البلاد البترولية أفواه الأنظمة الغربية المتندقة بحقوق الانسان.. لا يزال لم يشف غليله ما أراق من دماء ليس عشرات بل مئاتآلاف الأبرياء في داخل البلاد وفي دول الجوار عبر العدوان على اليمن الشقيق واحتلاله للبحرين العضيد والذي توج أعماله الاجرامية هذه بإعدام شابين من أبناء البحرين الأباء "بسيف الحرابة" وهما "صادق ثامر" و"جعفر سلطان" من أبناء بلدة "دار كليب" البحرينية، كانوا قد اعتقلوا في 8 مايو/ أيار 2015 بتهمة الانضمام إلى "خلية

"إرها بية" وزعزعه أمن السعودية والبحرين، بحسب بيان للوزارة نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس).

"بعض نوادي الرياضة النسائية في المملكة، تشبه المرقص أو الملهم الليلي، بالموسيقى الصاخبة ورقص "الزومبا".." ففي أحد الأيام توجّهتُ سيرًا لأحد النوادي الرياضية النسائية القريبة منه.. دخلت.. فاستقبلتني الموسيقى الصاخبة، العالية التي أوحّت لي بأنّي لستُ أدلفًّا لصالحةِ رياضية، بل لمرقصٍ أو ملهمٍ ليلي! قلت في نفسي حينها ساخرةً: هنا لا يحرق المرأة سعرات حرارية، بل يحرق أعصابه عن بكرتها في هذه الموضوعة والتلوث السمعي". وتضيف الكاتبة: "اكتشفت بعدها أن رقص (الزومبا) جزءٌ من البرنامج التدريبي، فيما للروعه، وما أجملها من ثقافة رياضية مُستنسخة مُتبعة! استنكرتُ في بادئ الأمر، لكن وبعد نظرةٍ للمستعراضات من حولي وهُنَّ مستمتعات في التباهي بما يرتدينه من ملابس رياضية.." عرفتُ أن النادي يلبّي ويغذّي لهاث هؤلاء نحو أسلوب حياةٍ يعتقدون أنه سيرفع من مُستواهنـ" ويجعلـ"هنـ" مميزات فلا عجبـ" من مقال للكاتبة الصحفية وفاء عبدالعزيز تحت عنوان "في حقيقة بعض نوادي الرياضة النسائية"، بصحيفة "اليوم": هذا ما يريده محمد بن سلمان لشبا بنا وشابتنا اليوم ولجيئنا الصاعد خدمة لأسياده.

أيام قليلة جداً سبقت الحدث الإجرامي بإعدام الشابين البحرينيين، بحدث دامي آخر حيث أعلنت السلطات السعودية تنفيذ حكم الإعدام حراية بحق أربعة من أبناء المنطقة الشرقية على خلفية طائفية كانوا قد شاركوا في تظاهرات سلمية خرجت مطالبة بالعدالة والمساواة بين أبناء البلد الواحد في التوظيف والشعائر، مما كانت من داخلية آل سعود إلا أن المفتتاتهم التخابر مع دولة معادية والارهاب بحق الشباب أحمد علي معتوق آل بدر، حسن عيسى آل مهنا، حيدر حسن مويس، ومحمد إبراهيم مويس؛ بدم بارد مع ارتهاان جثث المعذومين، ليبلغ عدد الذين تم إعدامهم منذ بداية العام الحالي 41 مواطناً.. فيما تؤكد تقارير أجهزة الاستخبارات السعودية عن صدور أكثر من حكم اعدام بحق 60 شاباً سعودياً أيضاً يتهم مماثلة سيتم تنفيذها قريباً، والأنظمة التي أصمت آذان العالمين بحقوق الإنسان تلتزم الصمت المربي.

تقرير مشترك لمنظمة "ريبريف" المناهضة لعقوبة الإعدام والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان يؤكد أن عدد أحكام الإعدام ارتفع من 70,8 كمعدل وسطي بين 2010 - 2014 الى 139,5 سنوياً منذ وصول سلمان ونجله للحكم في كانون الثاني/يناير 2015 حيث تجاوزت ألف ومائة حالة.. وسط تصعيد السلطات السعودية انتهاكاتها المارخة لحقوق الإنسان في بلاد الحجاز واستهدافها شبابنا الناشط في هذا المجال من كلا الجنسين، حيث اعتقلت خلالها العشرات لا يعرف مصيرهم حتى الآن، الى جانب سياسة المنع من السفر وحظر التواصل بحق الذين يتم الإفراج عنهم؛ وأكّد التقرير من أن 26 صحفيًا على الأقل يقبعون

حالياً في سجون آل سعود لا يعرف عنهم شئ، مشيراً التقرير الى أن أكثر من 10 قاصرين على الأقل يواجهون خطر الإعدام، منهم عبد الله الدراري، يوسف المناسف، حسن زكي الفرج، علي السبيتي، جواد قريريم، جواد اللباد، مهدي المحسن وعبد الله الحويطي.